مركز رصد للدراسات الاستراتيجية
Monitor center for strategic studies

الأخبـــــــــار
العدد / 537 /
السنـــــــــة
الســـادســـــة
الجمعـــــــة
30-09-2022
(10) صفحـــات

الرئيســـــــــــية
أخبـــار سيـــاسية
اقتصـــــــــاد
مقـــــــالات رأي
تقارير ودراســـات
تحقيقات ميدانية إجتماعية
إنسانية صحيـــة ثقافيـــة

مقالـــة العـــــدد

حول تعاطي النظام الإقليمي العربي مع الكارثة السورية

سورية على تغيير قواعد الحكم ونظام السيطرة السياسية، إلى حرب على سورية لتقرير مصير الهيمنة الإقليمية، وأنّ السمة الأبرز لهذا الصراع هو الغياب الكبير للفعل العربي. في حين لا نرى على الأرض السورية،

د. عبد الله تركماني

التي كان يُتغنى بها بأنها "قلب العروبة النابض"، سوى آثار الاحتلالات الأجنبية والمليشيات الدولية والإقليمية، تزرع الموت والدمار، بينما لا يكفّ دور العرب فيها عن التراجع
لقد تأثر الموقف العربي تجاه الانتفاضة السورية بمجموعة من المحددات الخاصة بتوجهات كل دولة، لذلك لم يلاحَظ تنسيق عربي مشترك، بما في ذلك الزيارة التي قام بها الأمين العام للجامعة، نبيل العربي،

في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١١، حيث طالب رأس النظام بإيقاف الحلّ الأمني لمواجهة مطالب الشعب السوري والبدء في إصلاحات سياسية شاملة. ونتيجة للتعاطي السلبي مع جهد الأمانة العامة، بدأت مجموعة من المواقف العربية المتقدمة تظهر، كان لها أثر في تبنّي الجامعة لقرار تعليق عضوية سورية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
لكنّ مبادرة جامعة الدول العربية، بما فيها بعثة المراقبة التابعة لها، فشلت بسبب تسويف أهل السلطة السورية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وبذلك وصل جهد الجامعة إلى طريق مسدود. ومنذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا، تبيّن أنّ جامعة الدول العربية لم تقطع علاقاتها مع نظام بشار الأسد عندما علَّقت عضوية سورية فيها فحسب، بل قطعتها مع الشعب السوري نفسه، حين تقاعست عن تقديم العون له في دول اللجوء التي لجأ إليها. ولم يُسمَع للجامعة صوت حين أوقفت أغلبية دول العالم منح السوريين تأشيرات دخول إلى أراضيها. أما من قُدِّر له النزوح إلى المدن والبلدات السورية الأخرى، أو اللجوء إلى الدول المجاورة، فقد تركته الجامعة يلاقي الذلّ والعوز والموت برداً أو جوعاً أو مرضاً. كما لم تهتم بأجيال كاملة، حُرمت من التعليم الذي يقيها التخلف والفقر، وحُرمت من امتهان الحِرَف التي تمنعها من أن تصبح فريسة للبطالة وآثارها مستقبلاً.
وفي الواقع، مع جردة حساب لمواقف العرب، خلال ما يزيد على السنوات الماضية، وتضخُّم مأساة الشعب السوري، ليس من الصعب التأكد أنّ دوراً عربياً سيكون قاصراً، وربما مؤدياً إلى عكس المرجوّ منه، نظراً إلى كثرة الفاعلين على الساحة السورية، والذين سبقوا العرب في التجذر في تربة الكارثة السورية، واقتسام الأرض والشعب السوريين فيما بينهم. كذلك لا مستند لأية دعوة عربية، كون العرب ألفوا الغياب عن جميع قضاياهم التي سبقت القضية السورية أو رافقتها، بل وأدمنوه
الآن، ونحن على أبواب القمة العربية القادمة في الجزائر، لن نلحظ آلية عمل من أجل إنهاء الكارثة السورية، وإنما تكرار الصيغة القديمة "تكثيفنا العمل على إيجاد حلّ سلمي ينهي الأزمة السورية، بما يحقق طموحات الشعب السوري"
إنّ ما يجرى في سورية سيترك أثره البعيد، سلباً، في مجمل الدول العربية، فسورية بوابة الاستقرار وبوابة الفوضى في الآن نفسه. وهي مصدر قوة للعالم العربي عندما تكون مستقرة ومتماسكة وشعبها هو السيد على سلطته، ومصدر ضعف له عندما تسودها الفوضى، هذا هو تاريخ سورية منذ استقلالها. وسيكتشف العرب سريعاً النتائج السلبية لانهيار الموقع السوري في معادلة التضامن العربي، كما لن يكون بعيداً انعكاس التفتت السوري، الجغرافي والبشري والاجتماعي، على مجمل الدول العربية، غير المحصّنة من انتقال العدوى السورية إلى مجتمعاتها
لقد بات ضرورياً إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية، وفي نظامها القانوني، وتعديل ميثاقها على نحو يكفل لها القدرة المناسبة على تحقيق أغراضها وتخويلها السلطات والصلاحيات اللازمة من أجل تدعيم أجهزتها ومؤسّساتها لكي يتلاءم دورها مع التطورات الحادثة على الساحتين العربية والدولية، وهي تحولات تُنذر بفيضٍ من التفاعلات التي من شأنها التأثير في المنطقة العربية بما يتطلّب أن نتحسّب لها
لذلك، تغدو الحاجة إلى تغيير النظام السياسي العربي مصيرية، وهي مسألة حياة أو موت، إذا ما فكّرنا في التحديات الإقليمية الرئيسية التي تواجه الإقليم العربي، وأولها، بكل تأكيد، إعادة الأمن والاستقرار ونهاية خطر الإرهاب، وضمان الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، وبناء نظام إقليمي عربي يعكس الطموحات الكبرى للمواطنين
وحتى لا تجرفنا غبطة بيانات الإصلاح في القمة العربية القادمة، تجدر الإشارة إلى ضرورة إحداث تغييرات حقيقية، وليس مجرد ديكورات شكلية، إذ إنّ الوصاية على شعوبنا والنظر إلى التغيير بوصفه منّة أو هبة يمنحها الحاكم لرعاياه جعلت من التغيير ضرباً من الخيال، مما يتطلب ضرورة الانعتاق من هذا النهج السلطوي حتى يصبح للإصلاح معنى وقيمة.
إنّ المرحلة المقبلة تقتضي من دون شك شحذ الوعي الاستراتيجي العربي بمفاهيم وأساليب وآليات جديدة للتعامل مع الكارثة السورية وغيرها من الكوارث العربية، بما يؤدي إلى تحوّلات نوعية متسارعة، وتحديات غير مألوفة، ذلك أنّ الأمر لا يتعلق بترميم نظام متداعٍ، وإنما بالاستعداد للانتقال المتأخّر من مناخ المعادلة الدولية المندثرة إلى آفاق معادلة دولية أخرى قيد التكوين
وتبقى الأسئلة: هل ينجح العرب في صوغ رؤية متجانسة، أو حتى توافقية، لمستقبل النظام الإقليمي بما يُحقق الحد الأدنى المشترك من مصالحهم؟ أم يتركون الساحة للأطراف الإقليمية الأخرى والأطراف الخارجية لتُملي ما يلبي مطامحها وتتوصّل إلى تفاهمات في ما بينها، قد تكون على حساب المصالح العربية؟
وإذا كان لمآلات الثورات، التي شهدتها بعض الدول العربية خلال موجتي الربيع، تداعياتها على الخريطة الجيو – سياسية في الإقليم، فإنّ ما جرى في سورية من حراك شعبي، وطريقة تفاعل النظام السوري معه، يفرضان حسابات أعمق في المعادلة الإقليمية. ليس في المحيط المجاور لسورية فقط، وإنما في مجلس التعاون الخليجي ومصر، وكلها أطراف سوف تتأثر بما سيؤول إليه الوضع السوري من نتائج

فشل التوافق على رئيس جديد للبنان

لم يتمكن البرلمان اللبناني من انتخاب رئيس جديد للبلاد، في غياب التوافق على اسم خلف للرئيس الحالي ميشال عون.
وبموجب النظام السياسي المعمول به في لبنان والقائم على التوزيع الطائفي، ينبغي أن يكون الرئيس مسيحياً مارونياً.
وقد توافر النصاب في جلسة الخميس مع حضور ١٠٤ نواب من أصل ١٢٨، حسبما ذكرت الوكالة الوطنية للاعلام الرسمية.لكن لم يحظ أي من المرشحين على الغالبية المطلوبة خلال هذه الجلسة.

في الجولة الأولى من التصويت يحتاج المرشح إلى الحصول على غالبية الثلثين أي ٨٦ صوتاً، للفوز، وفي حال جرت جولة ثانية فالغالبية المطلوبة عندها هي ٦٥ صوتاً.
الجدير بالذكر أن ولاية عون البالغ ٨٨ عاماً،تنتهي في ٣١ تشرين الأول المقبل. وتسجل انقسامات عميقة بين أعضاء مجلس النواب ما يثير مخاوف من فراغ في سدة الرئاسة، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، انتُخب عون رئيساً بعد شغور رئاسي استمر أكثر من عامين.

التمركز الخاطئ للنخبة السورية: عاصمة تركيا ليست إسطنبول

إسطنبول هي مركز القوة الاقتصادية لتركيا، ونعم، إسطنبول أضحت عاصمة حركات المعارضة من مختلف البلاد العربية لكن القرارات السياسية في تركيا يتم اتخاذها في أنقرة لا إسطنبول. إن التمركز الخاطئ لمراكز الفكر السورية والمؤسسات الإعلامية ومراكز البحث الاستراتيجية في إسطنبول قلل من كفاءتها وزاد في نفقاتها فالسوريون غير ممثلين تقريبا في أنقرة التي هي عاصمة تركيا.
بعد فرار أعداد كبيرة من السوريين إلى تركيا، اختار كثير منهم الاستق
المدينة فرصا للأعمال الكبيرة وكذلك الوظائف. إن نمط الحياة الحضر
للاجئين السوريين. فبحسب الأرقام الرسمية تستضيف إسطنبول ٥٥١ ألف لاجئ سوري بالإضافة إلى ٧٢٠ ألف أجنبي يقيمون بموجب أذونات إقامة رسمية والكثير منهم أيضا من سوريا. وكما هو معلوم على نطاق واسع فإن عدد السوريين المقيمين في هذه المدينة وغير المسجلين هو أعلى من الأرقام الرسمية.
إن الفوائد والإشكاليات المتعلقة بالكثير من السوريين الذين يعيشون في إسطنبول ـ من منظور اقتصادي واجتماعي وسكاني ـ هو موضوع لمقال مختلف. المشكلة الأكبر حاليا هي أن السوريين غير ممثلين تقريبا في أنقرة. وباعتبار أنهم لا يتمتعون بأي حقوق تمثيل سياسي ولا يمكنهم التصويت لذا يبدو من غير الحكمة ألا يكون للمجتمع السوري وجود فعلي في أنقرة.
تختلف السياسة التركية عن نظيراتها في الدول الأخرى، إذ تعتمد هذه السياسة وعمليات صنع القرار فيها على العلاقات الشخصية. أهم سلوك سياسي في تركيا هو زيارة الناس. فالعلاقات الشخصية على

أرض الواقع تحدد المشهد السياسي في هذا البلد إلى حد بعيد. لذلك فإن أي ناظر في الشخصيات السياسية ذات المستوى المتوسط والمنخفض والمسؤولين رفيعي المستوى في الدولة سيدرك أن هناك تركيزا كبيرا على التعارف الشخصي. فمفهوم "المعرفة الشخصية المسبقة" بين الأشخاص يلعب دورا كبيرا في صنع القرار السياسي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالسياسة الداخلية.

لأجل إنجاز التعارف وبناء العلاقات المفيدة، لا بد من الحضور الشخصي، لسوء الحظ إن جهود الدعم الخاصة بالسوريين في أنقرة تكاد تكون منعدمة. المنظمة السورية الوحيدة الموجودة في أنقرة -التي أعرفها على الأقل- والتي تعمل لصالح السوريين هي "مركز الدراسات الاستراتيجية للدبلوماسية الإنسانية".

في السابق، كان الممثل الرسمي للشعب السوري "الائتلاف الوطني السوري" حاضرا في أنقرة وله مكتبه وتمثيله. لكن لسوء الحظ قرر الائتلاف إغلاق ذلك المكتب.

والواقع أن جميع المؤسسات السياسية ومراكز الفكر والبحوث والمؤسسات الإعلامية والمنظمات غير الحكومية السورية غير موجودة فعليا في أنقرة نتج عنه ظاهرة نفسية محددة. ذلك أنه بالنسبة للمسؤولين الأتراك فإن ممثلي السوريين ومفكريهم جميعهم ضيوف يأتون مؤقتا للزيارات من وقت لآخر. تعزز هذه الظاهرة الاعتقاد الخاطئ بأن السوريين مؤقتون في تركيا وأن ملف سوريا مؤقت أيضا.

وبما أن النخبة السورية لا تقيم في أنقرة، بل في إسطنبول، فليس للمسؤولين الأتراك علاقة يومية وشخصية دائمة مع المثقفين والسياسيين السوريين. الأمر لا يتوقف عند المسؤولين الأتراك، بل يتعداه إلى السياسيين الأتراك عموما. وغني عن القول إن الصحفيين الأتراك والنخبة التركية في قلب أنقرة ليس لديهم أي فرصة حقيقية لإنشاء علاقات شخصية ودائمة مع النخبة السورية.

لا تسيئوا فهمي! فأنا لا أدعو السوريين كأفراد وعائلات إلى الانتقال من إسطنبول إلى أنقرة. إنما أدعو المؤسسات السورية ومراكز البحوث ومراكز الفكر السوري إلى الانتقال من إسطنبول إلى أنقرة. فمن خلال القيام بذلك يمكن أن يكون للنخبة السورية تأثير حقيقي. إن التمركز في إسطنبول يرمز إلى أن الجمهور الرئيسي المستهدف من عمل هذه المؤسسات هو العالم العربي والجالية السورية، وليس تركيا والشعب التركي.

لفهمٍ أعمق لسوء التقدير هذا، نضرب مثلا: إنه إذا كان على أي من المنظمات السورية في إسطنبول الذهاب إلى بلد آخر، الولايات المتحدة أو ألمانيا أو فرنسا على سبيل المثال، فهل ستعمل هذه المنظمات في لوس أنجلوس وميونيخ وتولوز؟ أم سيتركز عملها في واشنطن وبرلين وباريس؟

فلماذا إذا نرى كل التنظيمات والنخب السورية موجودة في إسطنبول بدلا من أنقرة؟

إن الجواب على هذا السؤال يوضح أن النخبة السورية ما زالت لا تتبنى الواقع، بل تحيا في الماضي. من الأهمية بمكان بالنسبة للسوريين في تركيا وكذلك في سوريا أن تتقبل نخبتهم في تركيا الواقع. فتركيا لم تعد أي دولة، بل هي الدولة الأكثر أهمية بالنسبة للسوريين وسيكون للسوريين علاقة طويلة ودائمة مع تركيا والشعب التركي. لسوء الحظ، لم يتقبل الشعب التركي عموما الواقع حتى الآن، ويبدو أن النخبة السورية لم تتقبل هذا الواقع أيضا - باستثناء أولئك الموجودين بالفعل في أنقرة.

كما أن النخبة اليهودية تدافع عن إسرائيل في واشنطن، على النخبة السورية أن تدافع عن القضية السورية في أنقرة.

سوريا: الاستبداد عرفياً ومشرعناً

مشكلتنا مع المجتمع الدولي أنهم يعتقدون أن الثورة في سوريا وما تلاها من تطورات وتدخلات كانت بسبب الخلاف على دستور أو نصوص فيه.
مشكلتنا في سوريا لا علاقة لها بالدستور ولا بنوعه ولا على صلاحيات ولا على حقوق فيه.
كان في سوريا دستور ١٩٥٠ أعدته جمعية تأسيسية وصار مدار النزاهة والشرعية وقامت به ديمقراطية وحريات.
هذا الدستور تم اغتياله في انقلاب عسكري قاده أديب الشيشكلي وألغاه، وأعد دستورا على مقاسه افتقد الشرعية، وطبعا أعلن الأحكام العرفية بحجة الدفاع عن النظام الجمهوري.
عندما أسقط مصطفى حمدون حكم الشيشكلي كان أول عسكري أعاد دستور ١٩٥٠ الشرعي، وأعاد رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي، وأعاد رئيس مجلس الوزراء معروف الدواليبي، وعاد إلى ثكنته ضابطا عاديا بلا سلطات.
عام ١٩٥٨ قاد عشرة من ضباط الجيش انقلابا تستر بالوحدة وذهبوا إلى مصر وسلموا سوريا إلى عبد الناصر .
عبد الناصر ألغى دستور ١٩٥٠ وأعلن دستورا للجمهورية العربية المتحدة على مقاس ديكتاتوريته وتستر بالدفاع عن الوحدة!
الحدث المدمر أن عبد الناصر أعلن الأحكام العرفية في سوريا دفاعا عن الوحدة، في حين كان المد الوحدوي كاسحا ولا خطر عليه.
كل ما ورد في دستور الوحدة من حريات وحقوق وديمقراطية تم إلغاؤها بالأحكام العرفية التي عمليا ألغت الدستور وحكمت سوريا عن طريق المخابرات، وطارت الحرية، وطار الدستور .
عام ١٩٦١ قاد ضباط سوريون انقلاب الانفصال واعادوا العمل بدستور ١٩٥٠، وألغوا الأحكام العرفية فاعيدت الحرية والديمقراطية والنشاط الحزبي، وانتخب مجلس نواب.
عام ١٩٦٣ قاد تحالف ناصري وبعثي مدعوما من بعث العراق ومصر انقلاب ٨-٣-١٩٦٣، الذي فورا أعاد الأحكام العرفية وألغى دستور ١٩٥٠.
من عام ١٩٦٣ حتى الآن سوريا محكومة بالأحكام العرفية والدساتير من دستور ١٩٧٣ إلى دستور ٢٠١٢ على الرف!
هذا الوضع يمكن تفصيله كما يلي :
تعلن الأحكام العرفية بموجب قانون الطوارئ في سوريا كما في كل بلاد العالم خلال الحرب الفعلية أو الأهلية.
في سوريا لم يكن هناك حرب أهلية، والحرب مع اسرائيل عام ١٩٦٧دامت لمدة خمسة أيام، وعام ١٩٧٣ مدة ١١ يوما، ومع ذلك استمرت الأحكام العرفية الدائمة مدة ٦٨ عاما حتى الآن من أصل عمر استقلالنا من عام ١٩٤٦.
بذلك تكون فترة الحكم الديمقراطي:
١٩٤٩-١٩٤٦ حوالي ٣ سنوات
١٩٥٢-١٩٥٠ حوالي سنتين
١٩٦٣-١٩٦١حوالي سنتين

فتكون مجموعة الفترة الديمقراطية والدستورية في سوريا هي ٧ سنوات من أصل ٧٥ سنة من عمر استقلالنا، حكمتنا بالأحكام العرفية التي ألغت الدساتير – الديكور.
لا أعتقد أنه يوجد في العالم دولة تحكمها الأحكام العرفية وأحكام الطوارئ كما حدث في سوريا.
من هذا السرد التاريخي الدستوري نستنتج ما يلي:
مشكلتنا لم تنشأ بسبب الخلاف على دستور بل على الحكم العرفي العسكري الذي ألغى الدساتير.
قمة الخطر في الحكم العسكري الذي كان يعتمد على انصار من الأحزاب، فصار يعتمد على جذر أسروي طائفي، ما تسبب في النهاية بحرب أهلية.
دستور وحكم عرفي دائم معناه أن الاستبداد هو الدستور، والاتفاق على أي دستور مع استمرار الأحكام العرفية هو سباحة في الفراغ واستمرار بالحرب.

دمشق تروج للقروض بدون كفيل.. هل من تأثيرات إيجابية على الاقتصاد؟

جراء ارتفاع الأسعار وحالة الركود غير المسبوقة التي تعيشها الأسواق في سوريا، تعمل دمشق مؤخرا على إنعاش اقتصادها من خلال منحها للقروض وتبسيط إجراءات المنح، والتي تشمل بالتحديد شريحة الموظفين وأصحاب الدخل المحدود، غير أن هذه المحاولات تبقى دون المطلوب في ظل تدني قيمة هذه القروض التي لا تتجاوز حاجز ٧٠٠ دولار أميركي، وضعف القدرة الشرائية واستمرار نزيف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.
منذ بداية أيلول/سبتمبر الحالي، تتناول وسائل إعلام محلية سورية، أنباء عن توجه دمشق نحو تسهيل شروط منح القروض الصغيرة والد للحصول على قرض الدخل المحدود التي تعكف الحكومة السورية على دراستها، هي الموافقة على الاكتفاء بكفيل واحد بدلا من كفيلين، إضافة إلى تخفيض مدة خدمة الكفيل.
يقلل الباحث الاقتصادي، أحمد ناصيف، خلال حديثه لـ "الحل نت" من تأثيرات "إيجابية" لهذه القروض على مستوى التنمية المحلية، لأن قيمتها لا تساعد على تمويل أي مشروع ولو كان متناهي الصغر، وخاصة في ظل التضخم الذي يضرب سوريا خاصة والعالم عموما.
يجري العمل مؤخرا على إصدار "بوليصة تأمين" خاصة بقروض الدخل المحدود، وهو ما كشف عنه مدير عام مؤسسة التأمين السورية أحمد ملحم، في ١٩ من الشهر الحالي، والذي اعتبر أن هذه "البوليصة" تحل بدلا في الكفلاء مقابل بدل يتم العمل على تحديده بالتفاهم مع مصرف التسليف الشعبي الحديث عن "البوليصة" لا زال مبهما، فلا زالت نسبة الفائدة على القروض التي تمنح لحامليها غير واضحة، كما أن هذه القروض لا تستهدف تمويل المشاريع الصغيرة، وإنما تأمين الاحتياجات الأساسية في ظل الوضع المعيشي الصعب.
معاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن، اكتفى بالإشارة إلى أنه جرى التفاهم على تصميمها مع المؤسسة العامة السورية للتأمين، موضحا أنها ستكون خاصة بقروض الدخل المحدود، وتشمل التأمين على الحياة والتأمين على سداد القرض، على أن يتم حسم قيمة "البوليصة" من القرض مباشرة، وتحويل هذه القيمة لمصلحة المؤسسة السورية للتأمين.
قروض غير ميسرة!
رغم محدودية قيمة القروض، إلا أنها لن تكون ميسرة، بحسب حديث الخبير الاقتصادي، رفعت عامر، لـ "الحل نت"، والذي يرى بأن نسبة التأمين على القرض محددة عند ٥ بالمئة، علاوة على نسبة الفائدة

غير الواضحة، وباعتقاد عامر، ستكون النسبة كبيرة إذا حسبت على أساس نسب التضخم في الاقتصاد السوري.
أما النقطة الثانية، أن هذه القروض محصورة بموظفي القطاع العام فقط، وذلك حتى يضمن المصرف إرجاع هذه المبالغ المقترضة من رواتبهم، بحسب عامر.
يبدو أن نسبة الفائدة المرتفعة في القروض السورية، تهدف إلى تجنب الخسائر والتحوط من الخطر الدائم المتمثل بهبوط قيمة العملة السورية من قبل المصارف والبنوك.
سعر الفائدة المرتفع يأتي في إطار محاولة المصارف ضمان سداد قيمة القرض الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية. المصارف والبنوك الممولة، تحاول تفادي تبعات انهيارات في قيمة العملة السورية، على الأقل تحاول البنوك مثلا استرداد قيمة القرض وفق الدولار، بمعنى أن القرض بالليرة السورية الذي يعادل ٥٠٠ دولار أميركي، قد يتم سداده بقيمة ٤٠٠ دولار في حال واصلت الليرة الهبوط، بحسب ناصيف.
منذ العام ٢٠١١، تحاول المصارف والبنوك في سوريا تفادي الخسائر من خلال الحد من حجم الإقراض، لكن يبدو أن هذه المصارف مضطرة في النهاية إلى منح القروض، لتغطية المصاريف التشغيلية. كذلك تواجه البنوك وخاصة البنوك الخاصة منها والتي تتبع لشركات أم خارج سوريا، مخاطر عالية في العمل نتيجة العقوبات الأميركية والأوروبية المفروضة على دمشق.
تشديد العقوبات الأميركية عبر "قانون قيصر" زاد الوضع سوءا، بسبب حظره التعامل مع جميع المصارف السورية، ورغم أنه يتحدث عن استثناء الأغذية والأدوية من الحظر، فإن الواقع يفيد بأن منع التحويلات المالية يعيق أو يمنع وصول أية سلعة إلى سوريا بغض النظر عن طبيعة استخدامه، وفق تقرير لموقع "دويتشه فيله" الألماني نشر في آذار/مارس ٢٠٢١.
تحت وطأة كل ذلك، اضطرت بعض البنوك إلى الانسحاب من السوق السورية، ومنها مجموعة سردار اللبنانية التي اضطرت إلى بيع حصتها من بنك عودة – سوريا مطلع العام ٢٠٢١، والمشتري هو بنك بيمو السعودي الفرنسي، الذي حصل على الموافقة المبدئية من مصرف سوريا المركزي، لشراء حصة بنك عودة – لبنان في رأسمال المصرف السوري.
بالتالي القروض والتسهيلات الأخيرة، تحقق للحكومة السورية أكثر من هدف، أهمها تحريك سوق المصارف الحكومية وإنعاش حركة الأسواق.
يسود التشكيك بإضافة هذه القروض أي قيمة للاقتصاد السوري، وخاصة أنها متناهية الصغر ونسبة الفائدة فيها تعد مرتفعة.
المصارف السورية العامة والخاصة، كانت قد أوقفت في نيسان/أبريل الفائت، القروض قبل أن تعاود استئناف العمل بها بعد رفع قيمة الفائدة عليها، تماشيا مع قرار المصرف المركزي السوري رفع الحد الأدنى من الفائدة على الودائع لتصبح ١١ في المئة.

قتلى ونسف مواقع.. "الفيلق الثالث" يعلن حصيلة عملياته ضد النظام و"قسد" خلال شهر

أعلن "الفيلق الثالث" في الجيش الوطني السوري عن حصيلة عملياته خلال شهر أيلول/سبتمبر الجاري.
ونشر الفيلق الثالث إحصائية، أكد فيها مقتل وجرح نحو ٢٥ عنصراً من نظام الأسد وميليشيا قسد خلال الشهر الجاري، على محاور ريف حلب الشمالي.
وأشار الفيلق إلى نسف مبنى لقوات الأسد في منطقة تادف قرب مدينة

الباب بريف حلب الشرقي، إضافة لتدمير مدفع ٢٣ على المحور نفسه.
ولفت إلى تنفيذ عملية نوعية على جبهة مريمين بريف حلب الشمالي ضد ميليشيا "قسد"، وعطب "تركس" للميليشيا على محور حربل بريف حلب.
وأكدت الإحصائية تدمير موقع مشترك لقوات الأسد وميليشيا قسد على جبهة مارع بريف حلب الشمالي.
وفي الخامس من الشهر الجاري أعلن "الفيلق الثالث" عبر معرفاته الرسمية، أن وحدات الهندسة التابعة له نسفت مبنى كانت تتمركز فيه قوات نظام الأسد على جبهة تادف بريف حلب الشرقي.
وأضاف "الفيلق" المنضوي في صفوف الجيش الوطني، أن المبنى كانت تتمركز فيه قوات نظام الأسد وقناصته، مشيراً إلى أن العملية تمت بعد التسلل إليه فجراً.
وشدد على وقوع قتلى وجرحى في صفوف عناصر قوات نظام الأسد، الذين كانوا متواجدين داخل المبنى.

"تحرير الشام" تهاجم نقاط المرابطين على جبهة سراقب

هاجمت "هيئة تحرير الشام"، اليوم الخميس، نقاط رباط تابعة لـ" الجبهة الوطنية للتحرير" في ريف محافظة إدلب الشرقي، تمهيداً لافتتاح معبر تجاري في المنطقة.
وأفادت مصادر عسكرية بإصابة عنصرين من "الوطنية للتحرير" بنيران "تحرير الشام" بعد مهاجمتها نقاط رباط الأولى على طريق سرمين- سراقب شرقي إدلب.
ويأتي هجوم "تحرير الشام" على نقاط الرباط تمهيداً لفتح معبر تجاري في المنطقة مع نظام الأسد، وتأمين كامل النقاط المحيطة فيه بالكامل، بحسب المصادر.
وكانت "تحرير الشام" دخلت قبل أيام إلى نقاط الرباط التابعة الوطنية للتحرير"، بذريعة القيام بعملية تأمين انشقاق لجنود تابعين للنظام.
وفي اليوم التالي قامت "الهيئة" بحشد قواتها وإخراج عناصر "الوطنية للتحرير" من نقاط الرباط، وطلبوا منهم عدم العودة إلى المنطقة، وفقاً للمصادر.
وبعد أن استطاع عناصر "الوطنية للتحرير" استرجاع نقطة الرباط وطرد عناصر "الهيئة"، قامت الأخيرة بحشد قواتها واقتحام النقطة مرة أخرى، وإطلاق النار بشكل مباشر على أقدام عنصرين من المرابطين.
في ٢٤ الشهر الجاري، وصلت آليات تابعة لـ"تحرير الشام" إلى الخط الفاصل بين المناطق المحررة ومناطق سيطرة النظام شرقي إدلب، لإزالة السواتر الترابية.
كما عملت فرق الهندسة التابعة لها على إزالة الألغام المزروعة على خط التماس في المنطقة، بالتزامن مع فرض طوق أمني هناك، ومنع الإعلاميين من الوصول إلى مكان الحدث.
يُذكر أنه قبل نحو عامين حاولت "هيئة تحرير الشام" افتتاح معبر تجاري مع نظام الأسد في نفس المنطقة، ولكنها لم تستطع بسبب ضغوطات شعبية رافضة، التي أجبرتها على التراجع.

نظام الأسد يوجه "دعوة ملغومة" لأهالي #معرة-النعمان بريف #إدلب

زعم المدعو ثائر سلهب الذي عينه نظام الأسد كـ"محافظ" على إدلب شمال سوريا، أن سلطات النظام ستسمح لأهالي معرة النعمان بالعودة إلى مدينتهم بريف المحافظة الجنوبي.

ونقلت وكالة أنباء النظام "سانا" عن سلهب، قوله إن هذه الدعوة بتوجيه من رأس النظام بشار الأسد، والتي ستبدأ أعتباراً من الأسبوع المقبل.

وادعى سلهب أنه مع عودة الأهالي ستنطلق أعمال تأهيل البنى التحتية ، والمرافق الخدمية في المدينة التي تعرضت خلال الفترة الماضية لتخريب واسع.

وقال إن أعمال التأهيل ستشمل شبكات الكهرباء والمياه والطرق والهاتف وغيرها من الخدمات التي يحتاجها الأهالي في حياتهم، وستتم بشكل تدريجي، ووفق الإمكانات المتاحة.

بدورهم، حذر ناشطون سوريون من هذه "الدعوات الملغومة"، مؤكدين أن المدينة مدمرة بشكل كامل نتيجة قصف نظام الأسد وروسيا أثناء محاولة اقتحامها، ولا تصلح للسكن.

وأكدوا على ضرورة عدم استجابة أي شخص لهذه الدعوات التي تساهم في تلميع النظام، الذي يحاول استغلالها لإظهار أن الحرب انتهت، وأن الأهالي عادوا إلى مناطق سيطرته.

وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان نشرت عام ٢٠٢٠ تقريراً بعنوان "تدمير المدن وما حولها وتشريد أهلها والسطو على ممتلكاتهم ثلاثية النظام السوري الخبيثة لمعاقبة المطالبين أو الحالمين بالتغيير السياسي."

وقالت الشبكة في التقرير إن تدمير مدينتي معرة النعمان وسراقب وتشريد السكان نموذج واضح عن تكتيك النظام الذي اتبعه ضمن الحملة العسكرية الأخيرة التي بدأت منذ مطلع كانون الأول ٢٠١٩ حتى آذار ٢٠٢٠.

وأكد التقرير أن النظام وروسيا كانا يقومان بعمليات قصف مستمرة على معرة النعمان، لم تقتصر مطلقاً على الحملة الأخيرة التي بدأت مع نهاية عام ٢٠١٩، إلا أنها اشتدت وكانت أكثر تركيزاً في غضونها، حيث ترجع عملية تدمير المدينة وتشريد أهلها إلى نيسان ٢٠١٩.

يُذكر أن نظام الأسد وبدعم من الطائرات الروسية، استطاع السيطرة على مدينتي معرة النعمان وخان شيخون والعديد من القرى والبلدات المجاورة قبل نحو عامين، وذلك حملة عسكرية دموية خلفت مئات الضحايا وآلاف النازحين.

وزير الخارجية التركي يرد على أمريكا: سندعم القبارصة الأتراك بالجنود والأسلحة

قال وزير الخارجية التركي مولود تشاويش أوغلو، الخميس، إن "تركيا سترسل مزيداً من القوات إلى جمهورية قبرص التركية لحماية الأتراك فيها، وتوفر كل ما يحتاجون إليه من أسلحة"، في رد غير مباشر على إعادة الولايات المتحدة تسلحي قبرص الرومية.

كلام تشاويش أوغلو جاء خلال كلمة ألقاها أثناء مشاركته في الملتقى الشبابي الذي نظمته جامعة باموق قلعة في ولاية دنيزلي التركية.

وأوضح تشاويش أوغلو أن "تركيا ستواصل الدفاع عن حقوقها في جزير والمتوسط، حتى لو وقف العالم بأسره ضدها."

وأضاف أن "اليونان تنتهك وضع الجزر منزوعة السلاح بشكل يخالف القانون الدولي."
وتابع "في الآونة الأخيرة تخلت الولايات المتحدة عن سياستها السابقة بالحياد والتوازن، واتخذت خطوات لصالح اليونان، كما قامت برفع حظر الأسلحة المفروض على الإدارة القبرصية الجنوبية لمدة عام."
وزاد تشاويش أوغلو قائلا "بوصفنا دولة ضامنة، سنرسل التعزيزات اللازمة إلى جمهورية شمال قبرص التركية، وسنتخذ الخطوات الضرورية سواء في بحر إيجه أو في جزيرة قبرص، للدفاع عن مصالحنا وأمننا وحماية حقوق القبارصة الأتراك."
والخميس أيضاً، أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن رفع الولايات المتحدة حظر توريد الأسلحة المفروض على إدارة جنوب قبرص الرومية لن يبقى دون رد.
وقال أردوغان "وجهنا التحذيرات اللازمة إلى الولايات المتحدة واليونان من خلال خارجيتنا، وأبلغنا الأمم المتحدة بالموضوع في ١٧ سبتمبر/أيلول الجاري."
ومنتصف أيلول/سبتمبر، أدانت الخارجية التركية بشدة تمديد واشنطن قرارها المتخذ في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠ بشأن رفع حظر توريد الأسلحة إلى إدارة جنوب قبرص الرومية لمدة عام خلال السنة المالية ٢٠٢٣.

التذكير بالتقويم الهجري اليوم الجمعـــــــــــــة